أزمة السودان المتجددة

بين الانتقال السياسي المتعثر والعنف المتصاعد

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS | EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يوليو 2022

المحتويات

1 تحولات المشهد الداخلي السوداني
بين تصاعد موجة الاحتجاجات وإعلان المؤسسة العسكرية انسحابها من المشهد السياسي.

2 الانعكاسات السياسية لأزمة الخلافات الداخلية بين الأطراف السودانية.

3 هل اقترب سيناريو «المعركة المؤجلة» بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في السودان؟

4 آفاق العلاقات السودانية الإثيوبية في أعقاب لقاء البرهان وآبي أحمد في نيروبي على هامش قمة إيجاد.

5 الوساطة الأمريكية السعودية في السودان.

6 النيل الأزرق: عودة شبح العنف القبلي.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. أحمد أمل

المشاركون
أحمد عليبة
صلاح خليل
شيماء البكش
نسرين الصباحي

إخراج فني
أحمد حسني

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ecss.com.eg
/ecsstudies

تحولات المشهد الداخلي السوداني

بين تصاعد موجة الاحتجاجات وإعلان المؤسسة العسكرية انسحابها من المشهد السياسي

تزامنًا مع ذكرى احتجاجات 30 يونيو 2019، التي خرجت منددة بحادث فض اعتصام القيادة العامة السودانية، الذي مثل علامة فارقة حينها في صياغة العلاقة بين المكونين المدني والعسكري، ومهدت لإحداث توافق بين الطرفين وإنتاج الوثيقة الدستورية في أغسطس من العام نفسه، والتي تصادفت كذلك مع ذكرى انقلاب نظام البشير على السلطة المدنية في 30 يونيو عام 1989؛ خرجت مواكب الاحتجاجات التي دعت لها القوى المدنية في 30 يونيو 2022 في احتجاجات تصعيدية، في إطار التصعيد المدني منذ إجراءات مجلس السيادة السوداني في 25 أكتوبر 2021.

وعلى مدار أيام متتالية، بدءًا من الخميس 30 يونيو؛ شهدت مدن وولايات سودانية مختلفة تظاهرات حاشدة، راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى، بالتزامن مع التعثر في العملية السياسية وجهود الوساطة التي تقودها الآلية الأممية لجمع الأطراف السودانية؛ بما يضفي مزيدًا من التعقيد على المشهد المتأزم بالفعل.

وساهم التصعيد والضغط هذه المرة، وإصرار لجان المقاومة على استمرار الضغط في الشارع، وتوسيع خريطة الانتشار الاحتجاجي لكافة الولايات السودانية؛ في اتجاه رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق عبد الفتاح البرهان، لاتخاذ إجراءات تقتضي انسحاب المجلس السيادي من حوار الآلية السياسية، ومن ثمّ ترك القوى المدنية للتوافق بشأن تكوين حكومة مدنية؛ مما يترك المشهد السياسي السوداني أمام سيناريوهات مفتوحة.

تصاعد الموجة الاحتجاجية

تحت شعار "مليونية زلزال 30 يونيو"، انطلقت في العاصمة الخرطوم والمدن المحيطة بها، تظاهرات شارك بها الآلاف، وصلت في بعض التقديرات إلى 20 ألف شخص في اليوم الأول، والتي استمرت لليوم الثاني تحت مسمى جمعة الغضب، وهي المظاهرات التي دعت لها القوى والأطراف المدنية المختلفة، خاصة قوى ولجان المقاومة السودانية، إضافة إلى تجمعات المهن النقابية والأحزاب المكونة لقوى الحرية والتغيير، تأكيدًا على رفضها المسار الحواري الذي تقوده الآلية الأممية.

واستهدفت تلك الدعوات خروج المكون العسكري من المشهد، وتشكيل حكومة مدنية، واستعادة المسار الديمقراطي بالبلاد، رافضة أية محاولات للحوار واستعادة الشراكة مرة أخرى.

ودعت لجان المقاومة لاعتصام وسط العاصمة، حيث إنتشرت الأعداد المتزايدة في المنطقة المحيطة بالقصر الرئاسي ومدن بورتسودان ومدني وعطبرة والجنينة والقضارف ومدن سودانية أخرى. واتسمت هذه المرة باتساع نطاق المواجهة الأمنية بين المتظاهرين وقوات الأمن عمّا سبقها من احتجاجات مستمرة على مدى الأشهر الثمانية الماضية.

حيث لجأت السلطات الانتقالية إلى قطع الإنترنت في الخرطوم مع قطع الاتصالات الداخلية والدولية في مناطق متعددة، وتعد هذه هي المرة التي قطعت فيها خدمات الإنترنت قبيل انطلاق المظاهرات، ما اعتبرته العديد من القوى ردود فعل مبالغ فيها تعكس حجم ما تمثله الاحتجاجات من تأثير وضغوط.

ومنذ انطلاق الاحتجاجات على مدار الأشهر الثمانية الماضية، بلغ عدد الضحايا 113 قتيلاً، وفقًا لتصريحات لجنة الأطباء المركزية السودانية، فيما بلغ عدد ضحايا الاحتجاجات الأخيرة على مدار اليومين 10 قتلى من جانب القوى المدنية، وامتلاء المستشفيات بالجرحى الذين وصل عددهم إلى أكثر من 629، وفقًا لآخر تقديرات.

على الجانب الآخر، وصلت حصيلة مصابي الشرطة حوالي 200 مصاب وفق بيان رئاسة الشرطة، الذي أكد على محاسبة المتورطين من أفراد الأمن، مع تأكيد عدم إصدار أية تعليمات تقضي باستخدام العنف مع المتظاهرين، وأي مخالفة تنتهك حرية الرأي والتعبير سيتم محاسبة المتورطين بها.

مواقف القوى السياسية من الاحتجاجات

منذ خروج الاحتجاجات، تباينت مواقف الأطراف المختلفة من الاحتجاجات، بين من يرى فيها وسيلة وأداة ضغط هامة، وبين من يدعو إلى ضرورة التهدئة؛ حيث يرى المتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين محمد الأسباط أن المظاهرات صاحبة التأثير الأكبر في جميع الأحداث السياسية منذ اندلاع شرارة ثورة ديسمبر، وهي من أفرزت النخبة السياسية الحاكمة.

على الجانب الآخر، يرى رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق عبد الفتاح البرهان، أن المجلس يسعى لاستكمال المسار الديمقراطي وتسليم السلطة، لكن ليس عن طريق المحاصصة والمواقف الحزبية. وقال "البرهان" في اليوم السابق على خروج المظاهرات: "إن القوات المسلحة تتطلع إلى اليوم الذي ترى فيه حكومة وطنية منتخبة تتسلم منها عبء إدارة البلاد"، وشدد على أن "الطريق الوحيد لذلك إما بالتوافق الوطني الشامل، أو الذهاب إلى الانتخابات، وليس بالدعوات إلى التظاهر والتخريب". فيما استدعت الخارجية السودانية في اليوم السابق على خروج الاحتجاجات "فولكر" رئيس بعثة الأمم المتحدة، على خلفية تصريحاته حول المظاهرات، حيث تم إبلاغه عدم رضا الخرطوم تجاه موقفه بشأن المظاهرات.

وتعليقًا على ما شهدته السودان على مدار اليومين الماضيين، أوضحت مفوضة حقوق الإنسان الأممية "ميشيل باشليت" في بيان صادر يوم الجمعة، أن "عمليات القتل التي طالت محتجين الخميس وقعت في وقت تم به إغلاق اتصالات الهاتف المحمول والإنترنت في أنحاء البلاد"، محذرة السلطات السودانية مجددًا من استخدام القوة لثني أو ترهيب المتظاهرين عن ممارسة حقوقهم في التعبير والتجمع السلمي، المحمية بموجب القانون الدولي، مطالبة بإجراء تحقيق مستقل عما جرى بحق الضحايا.

وسبق أن أدانت الآلية الثلاثية بالسودان (الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية "إيجاد") الاستخدام المفرط للقوة من قِبَل قوات الأمن في مواجهة احتجاجات الخميس. فيما عبّر "ستيفان دوجاريك" المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعة، عن قلقه إزاء استمرار قوات الحكومة السودانية في استخدام القوة المفرطة لمواجهة المظاهرات.

كما أعربت السفارة الأمريكية في السودان عن قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى سقوط وفيات بين المتظاهرين. مما أدى إلى مطالبة الأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل، فيما أعربت واشنطن عن بالغ حزنها، وحثت الجميع على استئناف المفاوضات. كما طالب أعضاء كبار في لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي الجيش السوداني بالعودة إلى ثكناته وتسليم السلطة للمدنيين، وحثوا الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي على فرض عقوبات فردية موجهة للمسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد.

ووسط هذا الضغط المتصاعد، اتجه المجلس السيادي للإعلان عن انسحابه من الحوار الذي ترعاه الآلية الثلاثية، داعيًا القوى الوطنية للاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، معلنًا عن حلّ المجلس السيادي وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة حال توافق القوى الوطنية؛ بحيث تكون مسئولية هذا المجلس القيام بمهام الأمن والدفاع، إضافة إلى مشاركة مجلس الوزراء في مهام السيادة الأخرى.

تعثر الحوار السياسي بين الفرقاء

تأتي هذه الاحتجاجات وسط حالة التعقيد السياسي وغياب الثقة بين أطراف العملية السياسية، وكذلك تناقض المواقف بين من يرى الحوار والتفاوض هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة، ومن يرى أهمية الضغط من خلال التظاهرات إما لإزاحة المجلس العسكري من السلطة، أو تحقيق أقصى ضغط في السياق التفاوضي، لذا رغم محاولات الآلية الثلاثية التمهيد والتهيئة لإطلاق حوار بين الأطراف السياسية؛ لا تزال قوى الشارع رافضة للجلوس للتفاوض مع المجلس السيادي.

فرغم محاولات الآلية الثلاثية تهيئة الأجواء لانطلاق الجولة الثانية من الحوار يوم 8 يونيو 2022، إلا أن إعلان الحرية والتغيير عن عدم الجلوس مباشرة مع المجلس السيادي أدى للإعلان عن إرجاء الحوار لأجل غير مسمى. وعلى الجانب الآخر، لم يسفر اللقاء المباشر وغير الرسمي بين طرفي الحرية والتغيير والمجلس العسكري برعاية الولايات المتحدة والسعودية تحت مظلة الآلية الثلاثية، عن حلحلة المواقف بين أطراف العملية السياسية. فقد صاحب محاولات الآلية الثلاثية لتهيئة المناخ للحوار، حالة من التشكيك والانقسام بين القوى المدنية وبعضها بعضًا من جهة، وبينها وبين المجلس السيادي من جهة أخرى؛ الأمر الذي بدوره مثّل ضغطًا على الأطراف المنفتحة على الحوار مع المجلس السيادي.

وتعد لجان المقاومة وتجمع المهنيين وبعض القوى الحزبية داخل المجلس المركزي للحرية والتغيير، من أهم الرافضين للحوار، حيث يتمسكون بشعارات اللاءات الثلاث "لا تفاوض – لا شراكة – لا شرعية" مع المكون العسكري.

ورغم الضغوط الدولية على الأطراف السودانية من أجل التهدئة وإيجاد آليات لاستعادة الشراكة بين أطراف العملية السياسية، إلا أن التعنت في المواقف يعيد إنتاج المشهد السابق على توقيع الوثيقة الدستورية؛ وهو المشهد الذي فسّره البعض بمحاولة القوى السياسية إيجاد موقع لها على طاولة الحوار.

ورغم ما تبديه بعض الأطراف داخل قوى الحرية والتغيير من مرونة في المواقف، فإن تلك الاحتجاجات ليست أداة ضغط على المكون العسكري فقط، ولكن على القوى المدنية المتهمة بالتواطؤ مع المكون العسكري، مما يجعلها رهن ضغوط الشارع.

على خلفية هذا المشهد المرتبك، لم يجد رئيس المجلس السيادي بدًا من الإعلان عن نأي المؤسسة العسكرية عن المشهد السياسي، مطالبًا القوى المدنية بالتوافق من أجل تشكيل حكومة مدنية يمكنها تولي ما تبقى من المرحلة الانتقالية حتى الوصول إلى العملية الانتخابية.

ورغم ذلك، لا تزال القوى المدنية متمركزة في الشارع، رافضة أي وجود للمؤسسة العسكرية في المشهد، معتبرة تصريح البرهان مجرد مناورة للضغط على القوى المدنية المعروف عدم إمكانية إحداث توافق فيما بينها، ومن ثمّ قد يفضي هذا المشهد إلى الإعلان عن تشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة يقود البلاد لانتخابات مدنية، بما يعني القضاء على كل ترتيبات المرحلة الانتقالية.

على خلفية هذا المشهد السياسي المرتبك تظل محاولات الأطراف الإقليمية والدولية مهمة للحيلولة دون انفتاح المشهد على سيناريوهات أشد تعقيدًا وانزلاق البلاد نحو الفوضى؛ مع تعدد مؤشرات الإخفاق، بما فيها من تردٍ للأوضاع الاقتصادية وسيولة الحالة الأمنية، سواء في العاصمة الخرطوم أو الولايات السودانية المختلفة، بما فيها العنف القبلي في دارفور وولايات شرق السودان، وتعثر العملية السياسية، بما يفضي في النهاية إلى فشل المرحلة الانتقالية السودانية التي قد تصل إلى مواجهة مسلحة، حال خروج الحركات المسلحة من الترتيبات التي تمت بمقتضى اتفاق جوبا للسلام.

إعلان البرهان الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية من المشهد السياسي

وفي استجابة سريعة للاحتجاجات المتصاعدة على إثر الأزمة السياسية الممتدة في السودان أذاع رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، القائد العام للقوات المسلحة خطابًا أعلن فيه عددًا من القرارات المهمة التي تمثل أبرزها في:

- امتناع المكون العسكري عن المشاركة في تشكيل الحكومة الجديدة على أن تترك مهام تشكيلها بالكامل للقوى المدنية.
- حل مجلس السيادة وتشكيل مجلس للأمن والدفاع يتكون من الجيش والدعم السريع فور تشكيل الحكومة الجديدة.
- عدم مشاركة المؤسسة العسكرية في المفاوضات التي ترعاها الآلية الثلاثية لحل الأزمة بالبلاد وذلك لإتاحة الفرصة للقوى السياسية للحوار وتشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية المستقلة لإدارة البلاد.
- التزام القوات المسلحة بالعمل مع جميع مكونات الشعب السوداني من أجل تحقيق التوافق والتراضي الوطني، ودعوة مكونات الشعب المختلفة وخاصة الشباب إلى التمسك بالسلمية، مؤكدًا أن حقّ التعبير عن الرأي مكفول للجميع.
- حثّ القوى السياسية بالانخراط في حوار فوري وجاد يعيد وحدة الشعب السوداني، ويمكن من إبعاد شبح المهددات الوجودية للدولة السودانية، ويعيد الجميع إلى مسار التحول والانتقال الديمقراطي.

وختامًا، على الرغم من أن إعلان البرهان يمثل استجابة كبيرة للمطالب التي ضغطت من أجلها القوى السياسية والمدنية، إلا أن العديد من هذه القوى قابلت إعلان البرهان بالكثير من التشكيك، الأمر الذي يفتح مستقبل الأزمة السياسية الداخلية في السودان على العديد من الاحتمالات المتعددة غير المحددة، والتي سوف تظل مرهونة بنجاح المفاوضات التي ستدار برعاية الآلية الثلاثية لبناء توافق جديد بين القوى السياسية والمدنية السودانية، وهي المهمة التي تحمل العديد من فرص التعثر.

الانعكاسات السياسية لأزمة الخلافات الداخلية بين الأطراف السودانية

تواصلت الاحتجاجات والتظاهرات التي دعت لها قوى الحرية والتغيير، ولجان المقاومة، وتجمع المهنيين، وناشطو الحزب الشيوعي في عدد من المناطق بالعاصمة السودانية الخرطوم لليوم الرابع على التوالي، وهي المظاهرات التي تمت الدعوة لها في 30 يونيو 2022، وصاحب الاحتجاجات استجابة للعصيان المدني، وذلك في تطور لافت يعكس عمق الأزمة التي يشهدها الشارع السوداني. وتواكبت هذه الاحتجاجات مع رفع قوى الحرية والتغيير سقفَ مطالبها، بحيث إنتقلت من الإصرار على اللاءات الثلاث (لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية) إلى الدعوة إلى أولاً: عصيان مدني يقود إلى ثورة شعبية. ثانيًا: التعويل على الدعم الخارجي للحراك. ثالثًا: تسليم الجيش السلطة للمدنيين. وهذا التحول بدوره يعكس اتجاه الأزمة نحو مزيد من التعقيد. وبينما نجحت هذه الموجة الأخيرة من الاحتجاجات في دفع رئيس مجلس السيادة لإعلان عدد من القرارات المهمة في الرابع من يوليو تشكل تراجعًا كبيرًا عما اتخذ من قرارات في أكتوبر الماضي كرست انفراد المؤسسة العسكرية بإدارة البلاد، إلا أن أحد أهم أبعاد الأزمة في السودان يتمثل في النهج المتصاعد الذي أخذته الأزمة بين المكونات العسكرية السودانية خاصة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.

تباين مواقف القوات المسلحة وقوى الدعم السريع من الأزمة السياسية

خلال الأسابيع الماضية ظهر واضحًا أن ثمة خلافات حادة بين قائد الدعم السريع مع المؤسسة العسكرية بصفة عامة، تلك الخلافات دعت رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان لاستدعاء بعض كتائب الجيش من العديد من الولايات إلى الخرطوم، بالإضافة إلى انتشار الجيش بمدرعاته العسكرية حول الخرطوم، وهو ما يؤكد أن الخلافات بين رئيس مجلس السيادة ونائبه وصلت إلى مرحلة متقدمة. حيث قد التزم قائد قوات الدعم السريع الصمت إزاء إعدام سبعة من الجنود السودانيين في إثيوبيا. ومع تصاعد الاحتجاجات في الخرطوم لم يتم تنسيق جهود حميدتي لاستعادة السلم في دارفور بين الدعم السريع والقوات المسلحة، بل اتجه في جولة ميدانية في مدن إقليم دارفور شملت لقاءات مكثفة مع كافة القوى الناشطة في الإقليم، وتفاعلاً مكثفًا مع عدد من المبعوثين الدوليين للدول المعنية بالأوضاع الأمنية والإنسانية في إقليم دارفور.

موقف القوى السياسية المدنية من الخلاف داخل المؤسسة العسكرية

انعكست الأزمة في العلاقات بين القوات المسلحة وقوى الدعم السريع على مسار الأزمة السياسية بصور متعددة، حيث مثلت فرصة مهمة للقوى المدنية وعلى رأسها قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي والتي سعت لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذه الخلافات عبر عدد من المظاهر التي تمثلت في التالي:

1. تزايد عودة الاحتجاجات في الخرطوم، خاصة بعد انسحاب قوى الحرية والتغيير من الحوار مع المكون العسكري، وتسعى قوى الحرية والتغيير لتوظيف هذا الوضع باستخدام المظاهرات كورقة ضغط ضد المكون العسكري. اللافت للنظر في التطورات الأخيرة كالعصيان المدني، أن المكون العسكري لم تصدر منه أي تصريحات، رافضة للتفاوض أو للتسوية السياسية، ويحتفظ المكون العسكري دائمًا بخط الرجعة في حالتي الفشل أو النجاح، في ظل الوضع المعقد الذي تتبنى فيه قوى الحرية والتغيير خطاب كراهية ضد المكون العسكري. ولا شك أن قوى الحرية والتغيير تسعى لتوظيف التباين داخل المؤسسة العسكرية، ومن ثم تراجعت عن الحوار الوطني، ودعت إلى التظاهرات بوصفها ورقة ضغط ضد المكون العسكري.
2. استخدام قوى الحرية والتغيير وسائل المقاومة المستمرة كاستمرار المظاهرات، وتهديد الإضرابات، والعصيان السياسي، من خلال تكوين أكبر كتلة مناهضة للمكون العسكري. وعلى الرغم من العديد من المبادرات والوساطة التي طرحت في الأزمة الداخلية السودانية، إلا أن أغلب تلك المبادرات لا تناقش ولا تطرح حلاً اللازمة بقدر ما أصبحت حجر عثرة أمام أي تسوية للشأن السوداني، وهذه التبريرات لم تقنع قوى مدنية أخرى مقاطعة لاجتماعات الآلية الثلاثية، فتلك القوى أعلنت أن الحل للأزمة الداخلية في السودان حل سوداني-سوداني، وفي الوقت ذاته هناك مؤشر على الانقسامات في صفوف القوى السياسية على نحو ما تجسد سابقًا في انقسام قوى الحرية والتغيير.
3. كما أن لجان المقاومة الشعبية قد تراجع نشاطها لأسباب تتعلق بالانقسامات التي طالتها في الفترة الماضية، إلا أنها وجدت التصعيد والدعوات إلى عصيان مدني هدفًا جعلها تنخرط فيه وتتمسك بعدم الدخول في مفاوضات مع المكون العسكري، كما تندد بأن العملية السياسية الراهنة التي تتبناها الآلية الثلاثية ليست حلاً للوضع في السودان.

في ضوء هذه التطورات يمكن قراءة الموقف الأخير الذي اتخذه البرهان في خطاب الرابع من يوليو كمناورة جديدة يسعى بها لاختراق التحالف الناشئ بين قوى الحرية والتغيير وقائد قوات الدعم السريع من خلال إعلان الانسحاب الطوعي لكافة المكونات العسكرية من المفاوضات السياسية الخاصة بتشكيل الحكومة واستئناف إجراءات الانتقال السياسي، ما يعني ضمنًا إزاحة قائد قوات الدعم السريع من المشهد السياسي، على أن يستفيد البرهان من حلفائه السياسيين ممثلين في قوى الحرية والتغيير – الميثاق الوطني في التأثير غير المباشر على المفاوضات.

هل اقترب سيناريو «المعركة المؤجلة» بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في السودان؟

أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني عن الانسحاب من العملية السياسية، وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة من القوات المسلحة والدعم السريع يتولى القيادة العليا للقوات النظامية، ويكون مسئولاً عن مهام الأمن والدفاع، وما يتعلق بها من مسئوليات تستكمل مهامه بالاتفاق مع الحكومة التي سيتم تشكيلها. في المقابل لذلك، كشف نائب رئيس الحركة الشعبية (جناح عقار) ياسر عرمان عن مذكرة سرية للآلية الثلاثية وأطراف من المجتمع الدولي دفع بها المكون العسكري تتضمن بوضوح مهام المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة، وعلى رأسها ممارسة مهام السيادة، وجوانب متعلقة بالسياسة الخارجية، وبنك السودان، وقضايا أخرى، موضحًا أن الخطاب أهمل ذكر الحركات التي وقعت على (اتفاق جوبا)، فيما تضمنت فقط قوات الدعم السريع، ولم يذكر بوضوح مهام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأهم قضية وطنية وهي بناء القوات المسلحة المهنية الواحدة التي تعكس التنوع السوداني، ولا تخوض الحروب الداخلية كأهم قضية تهم العسكريين والمدنيين معًا.

ويمكن قراءة مشهد العلاقة بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع في ضوء عدد من الملاحظات التأسيسية التي تتضمن:

1. تعثر عملية توحيد المؤسسة العسكرية السودانية:

لا يمكن القول إن هناك اتجاهًا لعملية إدماج عسكري بين الجيش ومكون قوات الدعم السريع، على الرغم من أن الحديث عن عملية الإدماج كان مطروحًا منذ الإطاحة بنظام البشير، لكن هذا الحديث لم يرقَ إلى المستوى التنفيذي وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتولى عملية الإدماج، خاصة وأن هناك اعتراضًا مبدئيًا من جانب قيادات في الجيش على عملية الإدماج من منظور فني، حيث إن هناك عددًا كبيرًا من تلك القوات غير مؤهل فنيًا للانضمام للجيش بحكم غياب التأهيل العسكري الأكاديمي، مما يصعب عدم إلحاقه بهيكل القوات النظامية، وبالتالي فإن تشكيل مجلس مشترك للدفاع والأمن يبدو من ظاهره أنه قد يشكل آلية تنسيق مشتركة، مما يشير إلى محاولة هيكلة رأسية فقط، وليس عملية اندماج شاملة وكاملة.

2. انتقال التنافس بين القوات المسلحة والدعم السريع للساحة السياسية:

منذ ظهورها تسيطر على العلاقة بين قوات الدعم السريع والقوات النظامية حالة من الثقة المحدودة، حيث خضعت التوافقات المؤقتة بين الطرفين لحسابات براجماتية، وبالتالي من المتصور أن هناك تخوفًا متبادلاً من الجانبين بشأن رؤية كل منهما للمستقبل السياسي للبلاد. ومن بين المشاهدات الدالة، غياب حميدتي مع البرهان في بيانه، أو حتى في وقت لاحق له يدل على أن هناك توافقًا تم في هذا الإطار، بل على العكس من ذلك ظهر حميدتي في غرب البلاد وهو يوقع اتفاق مصالحة بين القبائل العربية والمسالية (غير العربية)، وهو ما يعزز سيناريو اتساع الفجوة بين الطرفين. وتقوم خطة حميدتي على استعادة الثقة مع المكونات المدنية في الخرطوم، من خلال تقويض الجدل حول قوات الدعم السريع، الذي أشار إليه بأن هناك من يسعى إلى شيطنة هذه القوات، بالإضافة إلى مساعي التقارب مع مكونات أخرى في إقليم دارفور. وبالتالي فإن أولوية حميدتي هي بناء تكتل واسع أولاً. وتفادي تحميله مسئولية الصدام مع العسكريين، أو فض اعتصام القيادة العامة، خاصة وأن حديث البرهان ألمح إلى أنه سيتعامل مع تحقيقات لتحقيق العدالة في هذا الجانب.

3. الأثر السلبي للاستقطاب الخارجي:

قد يكون التوتر بين المكونات العسكرية سببًا في تراجع البرهان عن الصدام مع الجانب الإثيوبي، وهو ما ظهر في لقاء بينه وبين رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، حتى لا يفتح جبهة جديدة للصدام، وهو ما يعزز التصور بأن أولوية البرهان هي حسم المعارك الداخلية أولاً، وليس الانخراط في مواجهة مع الجانب الإثيوبي. وعلى الجانب الآخر، تركيا على إثر زيارة حميدتي إليها العام الماضي بدعوة من ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتي تعد محاولة التفاف من الجنب التركي لاختراق المشهد السوداني.

في الأخير، رغم خطاب البرهان لا يعتقد أن الجيش سيغادر الساحة السياسية، وكذلك حميدتي لا يعتقد أنه سيتخلى عن المكاسب السياسية، وبالتالي يبدو أن هناك معركة مؤجلة بين الطرفين، ولا يزال من المبكر الحكم على نتائجها، لكن المؤكد أنها معركة لن ينتصر فيها طرف على الآخر، لكنها ستقود المشهد السوداني بشكل عام إلى من السيناريو السيئ إلى السيناريو الأسوأ.

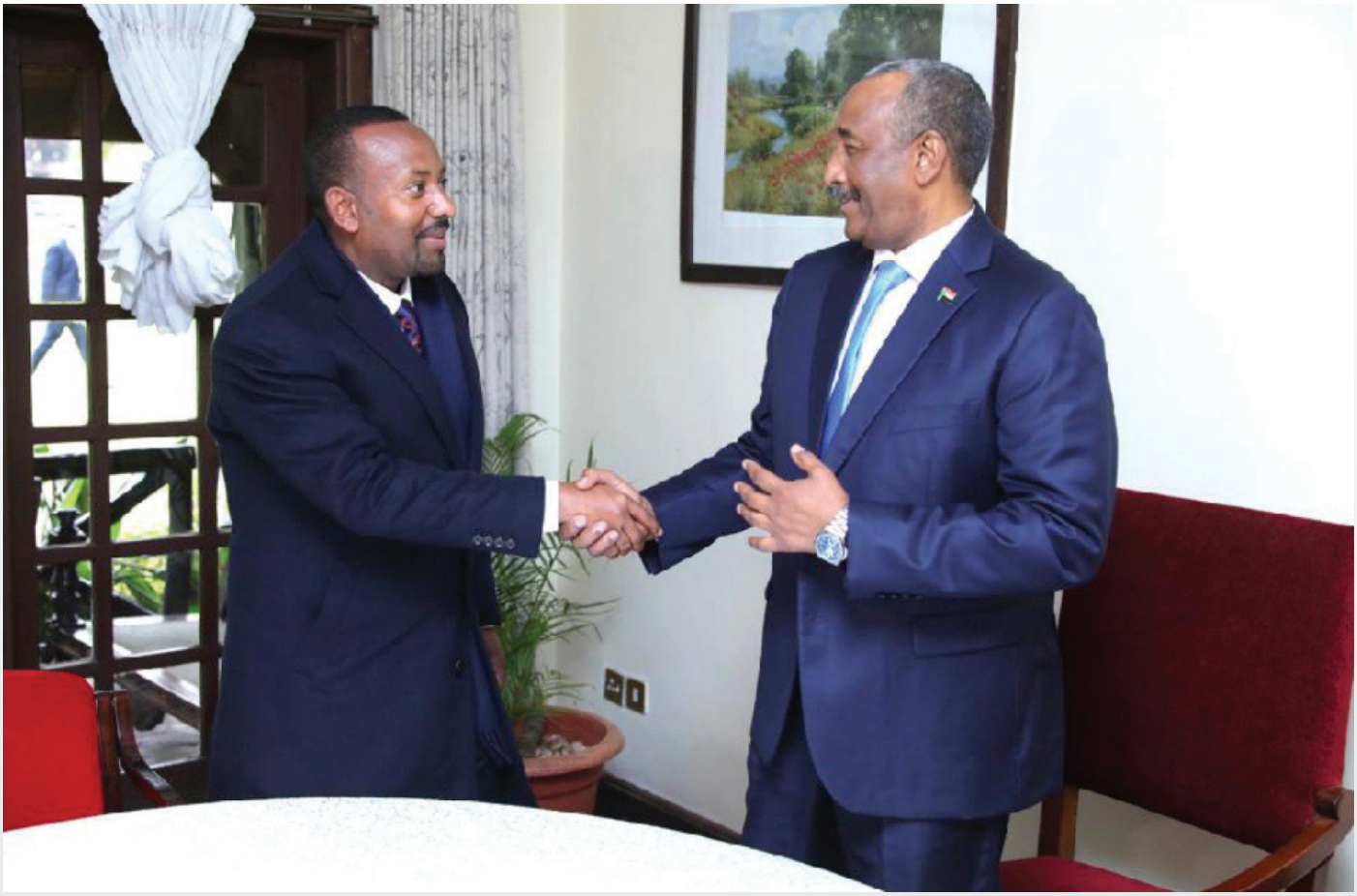

آفاق العلاقات السودانية الإثيوبية في أعقاب لقاء البرهان وآبي أحمد في نيروبي على هامش قمة إيجاد

على هامش القمة الاستثنائية رقم (39) للهيئة الحكومية الدولية للتنمية "الإيجاد" الخاصة برؤساء حكومات ودول "الإيجاد"، المنعقدة في نيروبي عاصمة كينيا، التقى رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد"، مع الفريق أول "عبد الفتاح البرهان"، رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الثلاثاء الموافق 5 يوليو 2022، حيث كان الاجتماع بين الطرفين مغلقًا. ويأتي اللقاء بعد اتهامات من الجانب السوداني لإثيوبيا بإعدام 7 جنود سودانيين أسرى ومواطن مدني على الحدود السودانية-الإثيوبية (الفشقة، الواقعة بولاية القضارف بشرق السودان) وذلك في 26 يونيو 20222، في إجراء اعتبرته السودان غير إنساني ويشكل انتهاكًا للقوانين والأعراف الدولية، أسفر عن وقوع اشتباكات عنيفة استطاع السودان فيها استرداد مناطق قلع اللبان ومستوطنة برخت وجبل تسفاي عدوي.

مخرجات اللقاء

ترأس القمة "البرهان"، باعتباره الرئيس الحالي لمنظمة "الإيجاد"، بمشاركة رؤساء كلٍ من كينيا وجيبوتي ورئيس الوزراء الإثيوبي، ونائب رئيس جمهورية جنوب السودان، ونائب رئيس الوزراء الصومالي، ووزير الدفاع الأوغندي، حيث تناولت القمة أبرز التحديات التي تواجه دول "الإيجاد"، وتحديدًا موضوعات الأمن والسلم وقضايا التغير المناخي (الجفاف والتصحر) والأمن الغذائي وتحديات جائحة (كوفيد19-)، وتوصلت القمة لعددٍ من التوصيات لتحقيق الاستقرار وتعزيز التعاون المشترك بين دول المنظمة وإقليم شرق أفريقيا ككل، ومحاولة إيجاد استجابة لهذه التحديات المختلفة.

وعلى هامش القمة ناقش الجانبان (السوداني-الإثيوبي) القضايا الإقليمية والثنائية الحالية ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها أزمات وحوادث الحدود المتكررة، في ظل الاشتباكات بين الجيش السوداني والمليشيات الإثيوبية "الشفتة" المدعومة من حكومة أديس أبابا، حيث تعمل هذه المليشيات على اختطاف الرعاة والمزارعين السودانيين وتطالب بفدية مالية مقابل إطلاق سراحهم، خصوصًا عند اقتراب فصل الخريف وموسم الحصاد، وتوغلت هذه المليشيات داخل الأراضي السودانية، واخترقت الحدود السودانية من خلال الاستيلاء على أراضيهم واستغلال مئات الهكتارات من الأراضي. وبذلك أضحت المنطقة مسرحًا للاشتباكات المسلحة والاتجار والتهريب. وخلال هذا اللقاء اتفق الطرفين على ضرورة إيجاد آلية لمنع تكرار هذه الأحداث مرةً أخرى، وتجنب أي تصعيد حيال ذلك.

وخلال اللقاء بين البرهان وآبي أحمد تم الاتفاق على حل القضايا العالقة والخلافية بين البلدين، من خلال الطرق السلمية والحوار، لتحقيق مصالح الشعوب السودانية والإثيوبية، وكان اللقاء خطوة في إطار تعزيز العلاقات بينهما، وعبرّ "آبي أحمد" في تغريدة على موقع تويتر: "اتفقنا بأن بلدينا لديهما الكثير من عناصر التعاون للعمل عليها بسلام، وروابطنا المشتركة تتجاوز أي انقسامات. كلانا ملتزم بالحوار والحل السلمي للقضايا العالقة"، ولكن اكتفى مجلس السيادة السوداني بالقول إن "اجتماعًا مغلقًا عقد بين البرهان ورئيس الوزراء الإثيوبي على هامش قمة الإيجاد".

خلفيات التوتر في العلاقة بين السودان وإثيوبيا

جاء التصعيد الأخير في العلاقات بين البلدين نتيجة مجموعة من العوامل:

1. اتهام إثيوبيا السودان باجتياح أراضيها واستغلال الفراغ الأمني الناجم عن الأزمة في إقليم التيجراي، في حين يقول ممثلو الجيش السوداني إن الإثيوبيين يوسعون أراضيهم الزراعية إلى السودان بدعم من المليشيات المحلية التي ترتكب جرائم حرب ضد المدنيين، وتصر إثيوبيا على انسحاب الجيش السوداني من المنطقة قبل الدخول في أية مفاوضات، لكن السودان يرفض ذلك، حيث تقع الفشقة تاريخيًا داخل أراضيه، والحدود تم ترسيمها في الماضي وفقًا للاتفاقيات الدولية للحدود، ويرى أن هناك حاجة للمشاورات الفنية فقط لتحديد علامات الحدود في ظل اعتراف الحكومات الإثيوبية المتعاقبة بالفشقة كأراضٍ سودانية، وسماح السودان للمزارعين الإثيوبيين بزراعة الأرض حفاظًا على العلاقات الجيدة بين البلدين.
2. إعلان الجيش السوداني بدء عمليات استزراع الأراضي التي تم استردادها من المليشيات الإثيوبية بالفشقة الصغرى في ولاية القضارف شرقي البلاد في 3 يوليو 2021، وقال خلال حديثه لوفد من حزب التجمع الاتحادي الذي زار ولاية القضارف عن إنشاء معبرين واكتمال العمل فيهما بنسبة 90% في منطقتي ود عاروض وود كولي بطول 160 كلم. بالإضافة إلى تشييد أربعة جسور في مناطق سفاوة في الفشقة الكبرى وبركة نورين في محلية القريشة وسندس على نهر الرهد الواقعة بمحلية القلابات الشرقية، وإنشاء معبر جبل حلاوة بمحلية باسندة الحدودية.
3. اقتراب موعد الملء الثالث لسد النهضة، حيث جرى اللقاء في ظل عدم التوصل حتى الآن لاتفاق بشأن عملية ملء وتشغيل السد بين الدول الثلاث (مصر، والسودان، وإثيوبيا)، حيث عملت إثيوبيا خلال العامين الماضيين (2020 - 2021) على تعبئة بحيرة خزان السد،

ومن المقرر أن تجري عملية الملء الثالث خلال هطول موسم الأمطار الحالي، وسيبدأ التخزين الثالث منتصف يوليو ولمدة شهر في حالة استمرار بوابتي التصريف، أو نهاية شهر يوليو الجاري في حالة إغلاقهما، لتخزين حوالي 5 مليارات متر مكعب، وفي هذه الحالة يغمر الفيضان الممر الأوسط للسد مرة أخرى.

انعكاسات الأوضاع الداخلية المعقدة في البلدين

يأتي اللقاء بالتزامن مع جملة من المتغيرات والتحديات الداخلية في البلدين؛ إذ تشهد إثيوبيا حالة من الغموض حيال حالة ما بين الحرب والسلام أو جمود السلام في إقليم تيجراي بشمال البلاد، ومع احتفاظ الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي (TPLF) بالمدن التي سيطرت عليها منذ اندلاع الحرب، ومع دعوة حزب الرخاء والازدهار الحاكم في إثيوبيا لإحلال السلام وذلك في مؤتمره الأول في مارس 2022، مع الهدنة الإنسانية المفتوحة بين الطرفين ورفع الحصار عن الإقليم، لسهولة إيصال الوكالات الأممية الإغاثية للمساعدات الإنسانية والغذائية للمدنيين في إقليم تيجراي، وإعلان "آبي أحمد" يوم الثلاثاء الموافق (14 يونيو 2022) عن تشكيل لجنة للتفاوض مع جبهة تيجراي، ولكن على الرغم من هذه المبادرات والدعوات، فعلى أرض الواقع لا تزال الأوضاع كارثية. ووفقًا لتقرير مكتب الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بتاريخ (27 يونيو 2022)، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات غذائية في شمال إثيوبيا من 9 ملايين في نوفمبر 2021 إلى أكثر من 13 مليون شخص بسبب تزايد انعدام الأمن الغذائي. فضلاً عن تصاعد العنف في غرب إثيوبيا مع ارتفاع عدد المدنيين الذين قُتلوا ونزح ما لا يقل عن 4800 شخص في منطقة أوروميا في (18 يونيو 2022) بسبب أعمال العنف والقتال.

وبالنسبة للسودان، ما يتعلق بالآلية الثلاثية للحوار الوطني السوداني- التي تراعاها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة "الإيجاد"- منذ منتصف يونيو 2022، بشأن التوصل والتوافق على حل الأزمة السياسية في البلاد، التي دخلت فيها منذ الإجراءات التصحيحية التي قام بها "البرهان" في 25 أكتوبر 2021، وإعلانه يوم الاثنين الموافق (4 يوليو 2022)، عن عدم مشاركة المؤسسة العسكرية في الحوار الوطني، لفتح المجال لانخراط ومشاركة عدد أكبر من القوى السياسية والحزبية والثورية، باستثناء حزب المؤتمر الوطني "جبهة الإنقاذ" في آلية الحوار الوطني، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة وذلك لاستكمال متطلبات المرحلة الانتقالية.

ولكن أعلنت قوى الحرية والتغيير في اليوم التالي (الثلاثاء الموافق 5 يوليو 2022) رفضها قرارات "البرهان"، في ظل مواصلة المتظاهرين الاحتجاجات والمطالبة بحكم مدني. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه السودان في الهامش بالأقاليم المختلفة مجموعة من الأزمات والتحديات. فعلى سبيل المثال، يشهد إقليم دارفور في غرب السودان اشتباكات واضطرابات وأحداث عنف دامية بين القبائل مع حالة العدائيات المتبادلة بينهما، في ظل تداعيات تأخر تنفيذ بند الترتيبات الأمنية في اتفاق جوبا للسلام في السودان (Juba Peace Agreement-JPA) على السيولة الأمنية في دارفور، والهشاشة الأمنية التي تشهدها ولايات الإقليم، بالإضافة إلى بؤر التوتر والصراعات المُلتهبة والقضايا الخلافية والعالقة مع الحكومة الانتقالية، والتهديدات الأمنية للطرق الحدودية بين ولايات دارفور الخمس، بما في ذلك تجارة وتهريب السلاح.

وعلاوةً على ذلك، حالة التصعيد المتجدد من قبل مجلس نظارات "البجا" والعموديات المستقلة بإقليم شرق السودان، بشأن إغلاق الطرق والموانئ الحيوية وتحديدًا ميناء بورتسودان، مما يتسبب في إحداث أزمات للاقتصاد الوطني، وتعطيل سلاسل الإمداد والتوريد مع الدول الخارجية. ويأتي هذا التصعيد للضغط لتحقيق مطالبهم بشأن إلغاء مسار الشرق من اتفاقي جوبا، لاعتراضهم على الآلية التي تم بها التفاوض والتوقيع والتمثيل لمسار الشرق في مفاوضات السلام، والمعضلة الرئيسية في أزمة التمثيل السياسي والتهميش لهذا الإقليم على الرغم من أهميته الحيوية لاقتصاد البلاد، ومخاطر تحول هذا الإقليم لأزمة متقاربة مع أزمة إقليم دارفور، في ظل سلطة ونفوذ قبائل "البجا" بالإقليم، والاشتباكات بين قبائل النوبة، والبني عامر، والحباب، ومحاولات احتواء وتهدئة أعمال العنف والاقتتال بينهما من خلال عقد مؤتمرات الصلح الاجتماعي من قبل الإدارة الأهلية بالإقليم.

الوساطة الأمريكية السعودية في السودان

أعلنت قوى الحرية والتغيير عن تلقيها دعوة من سفارتي كل من المملكة العربية والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالخرطوم في نهاية يونيو 2022، لمناقشة المستجدات الأخيرة حول استكمال المرحلة الانتقالية. تأتي تلك الجهود في إطار المساعي الحثيثة التي تقودها المبادرة الثلاثية التي يقودها كل من الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، ومنظمة الإيجاد، من أجل مخرج آمن لحل الأزمة السودانية منذ إسقاط نظام البشير.

المبادرة السعودية الأمريكية وموقف الحرية والتغيير من الحوار

علقت الآلية الثلاثية المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة إيجاد المعنية بالتنمية شرق ووسط أفريقيا، جلسات الحوار المباشر بين المكونين العسكري والمدني في الثامن من يونيو 2022، وذلك بعد أن قاطعت قوى الحرية والتغيير جلسات الحوار، وهو الأمر الذي دفع الوساطة الثلاثية إلى تعليقه حتى إشعار آخر. لكن في وقت لاحق، نجحت الولايات المتحدة والسعودية بالتعاون مع الآلية الثلاثية في عقد اجتماع غير رسمي حضره وفد أمريكي والسفير السعودي لدى الخرطوم.

وفي 19 يونيو 2022، دعت السفارتان الأمريكية والسعودية إلى اجتماع بين ممثل لقوى الحرية والتغيير- المجلس المركزي، وممثل للمكون العسكري، لكن قالت قوى الحرية والتغيير إنها ترى أن إجراءات تهيئة المناخ الديمقراطي لم تنفذ في كثير من جوانبها، خاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح جميع المعتقلين، ووقف العنف ضد المتظاهرين، ووقف إجراءات عودة النظام البائد، وإرجاع ممتلكات وأموال الشعب.

بناء على ذلك، اختارت قوى التغيير مسار التصعيد، إذ أصرت على إنهاء الشراكة المدنية العسكرية وتسليم السلطة للشعب، وفق خريطة طريق واضحة وقاطعة، في إطار عملية سياسية. كما دعا بيان لقوى الثورة إلى وضع رؤية مشتركة لمساندة خطة التحالف وحق الشعب السوداني في نظام مدني ديمقراطي شامل. من جانبه، قال تجمع المهنيين السودانيين إنه أخطر دعاة التفاوض الدولي والإقليمي (ممثلين في الآلية الثلاثية) برفض التفاوض، وإنه مستمر في التصعيد حتى إسقاط المكون العسكري بالسلطة وتأسيس دولة المواطنة، وفق تعبيره.

كما طرحت قوى الحرية والتغيير رؤيتها حول متطلبات الفترة الانتقالية، بعد إكمال مشاورات مكوناتها من القوى الثورية ولجان المقاومة. وشملت رؤية قوى الحرية والتغيير أربعة محاور أساسية: القضايا الإجرائية، والحل السياسي أو خارطة طريق لإنهاء الأزمة السياسية، وإقامة مؤسسات الحكم الانتقالي، وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة. كما طالبت قوى الحرية والتغيير، بإطلاق سراح المعتقلين، ووقف العنف ضد الحراك والنشاط السلمي، والحق في حرية التعبير، وحماية المدنيين، وتهيئة المناخ لعملية التحول الديمقراطي، وتحديد سقف زمني للحوار.

وأكدت الحرية والتغيير أنها سوف تسلم رؤيتها للأطراف المعنية بالأزمة في السودان، بعد الانتهاء من مناقشتها مع المنضوين في مظلتها. وفي الوقت نفسه دعت الشارع السياسي السوداني للخروج في مليونية في 30 من يونيو، تحت شعار الحل السياسي الذي يحقق مطالب القوة الثورية. وقد نجح هذا التصعيد في خروج رئيس مجلس السيادة الانتقالي ليعلن عددًا من القرارات المهمة، أبرزها انسحاب المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي، وتسليم السلطة الانتقالية لحكومة مدنية.

أهداف الوساطة السعودية الأمريكية

بعيدًا عن مسارات الأزمة السودانية ذاتها، جاءت الوساطة الأمريكية السعودية لتشكل مدخلاً جديدًا في المشهد الإقليمي، خاصة في ظل قربها من زيارة الرئيس الأمريكي بايدن للرياض، والتي تعد نقطة تحول في العلاقات الأمريكية السعودية وفي التوجه الأمريكي تجاه الشرق الأوسط بصورة أكبر. ويمكن لهذه الوساطة أن تشكل بداية لتعاون أمريكي سعودي في إدارة الأزمة السودانية بعد أن فشلت العديد من المبادرات الدولية والإقليمية.

وقد هدفت الوساطة السعودية الأمريكية إلى تقريب وجهات النظر بين المكونين العسكري والمدني، وتشجيع الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ومساعدة شريكي الحكم في تكملة مرحلة الانتقال، ومن ثم إجراء انتخابات نزيهة. ولا تعتبر هذه الوساطة مبادرة منفصلة عن الآلية الثلاثية، بل هي من أجل إنجاح هذه الآلية. المبادرة السعودية الأمريكية هي داعمة لجهود المبادرة الثلاثية المكون من الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، ومنظمة

الإيجاد، وبالتالي تقوم كطرف مساعد بالضغط على المكونين العسكري والمدني من أجل تنفيذ مخرجات الحوار، تفاديًا لانهيار البلاد في ظل تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية مصحوبة ببنية سياسية هشة.

ومن مسار الأحداث، يبدو أن المشاورات الجارية بوساطة سعودية أمريكية قد قطعت شوطًا كبيرًا بين المكونين العسكري والمدني، فيما يخص دمج قوات الحركات المسلحة في الجيش السودان، فضلاً عن إقناع المكون العسكري بإبداء الكثير من المرونة في التراجع عن قرارات أكتوبر 2021، والتي سبق وأصدر كل من الولايات المتحدة والسعودية والمملكة المتحدة والإمارات بيانًا مشتركًا رافضًا لها ولنتائجها وقت وقوعها.

وقد واجهت المبادرة تحديات لأن المكون العسكري لا يزال متمسكًا بشمولية الحوار دون إقصاء لأحد، وتطالب قوى الحرية والتغيير بشروط شبه تعجيزية، كما تسيطر على قوى التغيير انقسامات كبيرة في الحاضنة السياسية للحرية والتغيير، وتآكل كبير لرصيدها في الشارع في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية.

وأخيرًا، لا شك أن المبادرة السعودية الأمريكية مع المبادرة الثلاثية تمثل ضغوطات كبيرة على الحرية والتغيير من أجل تشكيل حكومة تصريف أعمال، ولكن الحرية والتغيير ترفع من سقف مطالبها المتمثلة في (لا شراكة، لا تفاوض، لا مساومة) وذلك رغبة منها في الحصول على أكبر قدر من المكاسب في ظل هذا السياق المعقد.

النيل الأزرق
عودة شبح العنف القبلي

تصاعدت الاشتباكات القبلية في ولاية النيل الأزرق جنوب السودان، خلال الأيام الأخيرة، لتضاف إلى ما تشهده البلاد من عنف تصاعدت وتيرته في الأشهر الأخيرة؛ بما يهدد الأمن والاستقرار السوداني، ويعصف بجهود إحلال السلام، الذي أسّس له اتفاق السلام السوداني. فقد أدت الاشتباكات بين قبيلتي البرتي والهوسا في النيل الأزرق إلى ارتفاع أعداد القتلى والجرحى إضافة إلى نزوح الآلاف، بما يزيد من مخاوف ارتفاع نطاق العنف، وسط إدانات بتقاعس السلطات عن احتواء استباقي للعنف، مع تصاعد مؤشرات العنف والخطاب العدائي في وقت سابق.

وقد أثارت تلك الأحداث بدورها تساؤلات عديدة حول محركات تلك الأحداث ودوافعها، وما يرتبط بها من سياق وعوامل مختلفة، وأخيرًا الاستجابات ومواقف الأطراف المختلفة.

مسلسل العنف

وقعت الاشتباكات الأخيرة بين أبناء قبيلة البرتي والهوسا في مناطق: قيسان، والرصيرص، وبكوري، وأم درفا، وقنيص بولاية النيل الأزرق، حيث تمّ حرق 16 محلاً تجاريًا، ومقتل ما يزيد على 31، وإصابة ما يزيد على 150 آخرين، علاوة على نزوح ما يزيد على 15 ألف آخرين، بينما كشف ممثل لجان مقاومة الرصيرص حسن العاقب عن تهجير (200 ألف مواطن) من قراهم إلى المناطق المجاورة بسبب الاشتباكات في الولاية، وهي نفس الأعداد التي أكدها عضو لجان مقاومة الدمازين؛ بما دفع السلطات المحلية لفرض حظر التجول، وإغلاق الطرق المؤدية للرصيرص والدمازين عاصمة الولاية، حتى تتمكن السلطات من استعادة الأمن.

والاشتباكات التي وقعت بين قبائل الهوسا والبرتي في منطقة قيسان الحدودية مع إثيوبيا والتي تقع على بعد 1000 كم من جنوب شرق العاصمة الخرطوم، إضافة إلى الرصيرص الواقعة على الضفة الشرقية للنيل الأزرق ويربطها جسر بالدمازين عاصمة الولاية؛ جاءت مدفوعة بالخلاف بين أبناء القبيلتين، بسبب مطالبة قبيلة الهوسا بأن تكون لهم إدارة أهلية، بينما رفضت قبيلة البرتي ذلك المطلب، باعتبار أن الإدارة الأهلية تكون لأصحاب الأرض، وهم أصحابها وليس الهوسا.

ووفقًا لبيان الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح مالك عقار، وهي الحركة التي وقّعت على اتفاق السلام ممثلة عن ولاية النيل الأزرق، بعد تخلّف حركة عبد العزيز الحلو الناشطة في كردفان عن الانضمام للاتفاق، وقعت تلك الاشتباكات على خلفية تنظيم قبيلة "الهوسا" مؤتمرًا تم فيه اختيار قيادة أهلية لإدارة شئون القبيلة، وهو الأمر الذي رفضته الإدارات الأهلية في الولاية. وقد تدخل حاكم الولاية لاحتواء التوترات بين الإدارات الأهلية وقبيلة الهوسا، وأوضح لهم أن هناك قرارًا صادرًا من وزارة الحكم الاتحادي يقضي بإيقاف تصديق الكيانات الأهلية لحين انعقاد مؤتمر نظام الحكم. كما أن التصديق على أي إدارة أهلية هو من صميم قانون الإدارة الأهلية وتحت إشراف وزارة الحكم الاتحادي وإدارات الحكم المحلي بالأقاليم والولايات.

في هذا السياق، برز مكون تحت مسمى "أحفاد السلطنة الزرقاء"، الذي عقد اجتماعات متواصلة مع الإدارة الأهلية بالنيل الأزرق. وتم عقد مؤتمر تحت إشراف "أحفاد السلطنة الزرقاء"، وتقدم بجملة من المطالب التي يصب جزء منها في التعبئة العنصرية ونشر خطاب الكراهية وغيرها من المطالب التعجيزية، مثل طرد مجموعة إثنية ونزع الرقم الوطني منها ونزع أراضيهم الزراعية، وهي المطالب التي رفضتها حكومة الإقليم وفقًا لمسئوليتها تجاه جميع سكان الإقليم، وفسر البعض ذلك انحيازًا لطرف وتم استخدامه للكسب السياسي، وفقًا لبيان الحركة.

فقد اتهم بيان الحركة أحفاد السلطنة الزرقاء بلعب دور سلبي أدى إلى تأجيج الأوضاع، حيث أدى تدخل عناصر من حركة مسلحة غير موقعة على اتفاق السلام، متحالفة مع قيادات سياسية في الداخل مختلفة الرؤية مع الحركة الشعبية، إلى اندلاع العنف. ونفت الحركة الاتهامات الموجهة إليها بدعم أبناء قبيلة الهوسا بالسلاح، انطلاقًا من رغبة عقار في كسب دعم شعبي، فقبيلته التي ينحدر منها "الأنقسنا" معروفة بعددها القليل، وفقدت بعض عناصرها في الحروب التي خاضتها سابقًا.

المواقف وردود الفعل

تباينت ردود الفعل ما بين إدانة العنف والدعوة للتهدئة وبسط الأمن وفرض هيبة الدولة، حيث أعلنت القوات المسلحة السودانية تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن أحداث العنف التي شهدتها ولاية النيل الأزرق وأودت بحياة العشرات، وذلك بعد اجتماع لجنة الأمن والدفاع برئاسة رئيس مجلس السيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان. وقررت اللجنة الفنية لمجلس الأمن والدفاع في السودان تعزيز القوات الأمنية الموجودة في منطقة النيل الأزرق. كما أعلنت اللجنة إرسال تعزيزات أمنية من القوات النظامية من الخرطوم للعمل بشكل محايد، يتفادى الاستقطابات الإثنية والعرقية بالمنطقة وإنهاء النزاع القبلي المسلح. ونشرت السلطات قوات الدعم السريع لتحقيق الاستقرار في المنطقة. كما فرضت حظر تجول ليلي، وحظرت التجمعات في بلدتي الرصيرص والدمازين حيث وقعت الاشتباكات.

وعلى الرغم من إعلان حاكم ولاية النيل الأزرق أحمد العمدة قرارًا بحظر التجول والمواكب لمدة شهر في الولاية، وكذلك نشر السلطات للقوات للسيطرة على الأوضاع الأمنية، إلا أنها إجراءات غير كافية، حيث طالب مسئول محلية الرصيرص عادل العقار بقوات إضافية للسيطرة على الوضع، كما طالب الحكماء والعقلاء بمخاطبة الناس من أجل التهدئة، مشيرًا إلى لجوء المواطنين لقسم الشرطة لحمايتهم.

وفي السياق ذاته، طالب ممثل الأمم المتحدة في السودان، فولكر بريتس، بـ"إجراءات ملموسة للسير نحو تعايش سلمي"، داعيًا إلى "وقف الأعمال الانتقامية". كما طالبت لجنة أطباء السودان المركزية وزارة الصحة الاتحادية "بالتدخل العاجل وضرورة فتح جسر جوي مع الولاية، لتلبية معينات العمل وإجلاء المرضى الذين يحتاجون إلى خدمات علاجية متقدمة. وحث عضو مجلس السيادة مالك عقار وكالات الأمم المتحدة لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة للأعداد المتزايدة من المتأثرين بالنزاع الجاري، مشيرًا إلى أن الإمكانيات الحالية بولاية النيل الأزرق غير كافية لتلافي الآثار التي خلفها النزاع.

وقال وجدي صالح، الناطق باسم المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ورئيس اللجنة القانونية، "إن الاشتباكات الدائرة في ولاية النيل الأزرق مصنوعة ومخطّط لها بغرض إثارة القلاقل والنعرات وتهديد الأمن العام". وتابع بالإضافة إلى ذلك، "هناك قوى سياسية منها جماعات الإسلام السياسي وقوى الانقلاب تريد مقايضة الشعب السوداني وفق معادلة الأمن مقابل التخلي عن التحول الديمقراطي"، وطالب بعدم تسييس الاشتباكات القبليّة، وإلا سيدفع السودان بأكمله ثمن هذه النزاعات التي ستنتشر. فيما قال عضو تحالف الحرية والتغيير "الميثاق الوطني" البشري الصائم، إن الاشتباكات التي تندلع في أقاليم مختلفة تنبع من مساعي القبائل والعناصر المسلحة لفرض سيطرتها على المكونات الاقتصادية.

فيما حمّل حزب المؤتمر الشعبي المسئولية لتباطؤ تنفيذ اتفاق السلام وبطء العملية السياسية، حيث إن المضي قدمًا في إجراءات المرحلة الانتقالية وانتخاب الممثلين عن الشعب، يرسي دعائم الحكم الاتحادي وينظم علاقات ونظم الإدارات الأهلية والقبلية بما يعزز النسيج الاجتماعي، ويستفيد من التعدد الثقافي والإثني والعرقي في إدارة التنوع، ويوجه سائر الطاقات لبناء الوطن الواحد بعيدًا عن خطاب العداء والكراهية والعنصرية.

ووصف رئيس حزب الأمة مبارك المهدي ما يحدث في النيل الأزرق من مواجهة وقتل بين البرتي والهوسا بالمؤسف جدًا، وترحم على الضحايا. وأشار إلى أن ما يحدث هو إحدى نتائج أخطاء اتفاق جوبا وإدارة الفترة الانتقالية بتعيين أحد منسوبي حركة مسلحة ليس لديه أي سند قاعدي، فذهب إلى تغيير الهيكل الإداري الأهلي التاريخي حتى يجد لنفسه ناخبين، كما طالب بإعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال في ولاية النيل الازرق فورًا لحقن الدماء وإعفاء الوالي وتعيين والٍ من السلك الإداري للضباط الإداريين.

وعلى المستوى الشعبي، قام أبناء قبيلة الهوسا بتسيير مسيرات في ولاية القضارف، كما أغلقت مجموعة من قبيلة الهوسا، اليوم الاثنين، الطريق الواصل بين منطقة القضارف والعاصمة الخرطوم، للتنديد بما حدث لأبناء قبيلتهم، كما طالب المتحدث باسم الهوسا هارون الطاهر المجلس

السيادي بسرعة معاقبة الجناة والاقتصاص للشهداء حتى لا تكون مثل هذه الأعمال سببًا في حدوث تدهور أمني بالبلاد. وكانت مجموعات من قبيلة الهوسا وضعت أمس حواجز في عدة شوارع بكسلا مع دعوات للاعتصام بالمدينة تضامنًا مع أبناء القبيلة في النيل الأزرق، كما أغلق المحتجون أيضًا جسر القاش في كسلا الذي يربط القادمين من خارج الولاية إليها.

كما قام أبناء الهوسا بتشكيل لجنة مركزية عليا من أبناء الهوسا لإدارة أزمة النيل الأزرق، وخلال لقائهم رئيس مجلس السيادة طالب أعضاء اللجنة بالآتي:

- الوقف الفوري للقتل الممنهج في الإقليم.
- توفير الحماية اللازمة والعاجلة للمواطنين العزل.
- إرجاع المهجرين إلى قراهم ومساكنهم مع توفير الحماية لهم.
- إجلاء الجرحى والمصابين إلى الخرطوم للعلاج.
- إرسال المساعدات الإنسانية الضرورية العاجلة للمتأثرين بالأحداث.
- مناشدة اللجنة جميع منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية بتقديم المساعدات والإيواء والغذاء للمهجرين جراء هذه الأحداث.
- مناشدة اللجنة جميع أبناء الهوسا في كل الولايات بالتحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

وبعد توقيع اتفاق السلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة 2020، تصاعدت أعمال عنف متفرقة في عدة أنحاء من السودان، بما في ذلك المناطق الساحلية الشرقية وغرب دارفور، حيث يعد العنف القبلي في السودان مشكلة متجددة تحتاج إلى معالجات جذرية وليس فقط إجراءات مؤقتة، إذ من الصعب السيطرة على الاضطرابات والحيلولة دون تجددها دون معالجة أسبابها، وإيجاد حالة من التوافق تلتزم بموجبها جميع الأطراف بعدم اللجوء إلى العنف، والتواصل عبر آليات محددة لحل الإشكالات بطرق سلمية وغير عنيفة، بما في ذلك آليات فعالة لضمان عدم استخدام الخلافات القبلية في إطار الصراعات السياسية في البلاد، وإنفاذ خطة عمل وطنية لحماية المدنيين، وضمان سيادة القانون.

من كل ما سبق، يثير ارتفاع عدد القتلى والجرحى مخاوف من اتساع نطاق العنف في الولاية التي عانت تاريخيًا من العنف القبلي بجانب ولايتي كردفان ودارفور. ولا تنحصر مخاوف العنف في السودان فقط في الاشتباكات التي تشهدها ولاية النيل الأزرق ولا ارتفاع عدد ضحاياها، بل تمتد بواعث تلك المخاوف لكافة العوامل المحيطة بحالة السلام الاجتماعي في السودان؛ مع تعثر كافة جهود إحلال السلام، وسوء الأوضاع الاقتصادية واتساع نطاق الانقسام المجتمعي وتعثر العملية السياسية، ومن ثم عرقلة جهود إنفاذ اتفاق السلام والترتيبات الأمنية، التي كان يفترض بها أن تكون خطوة في معالجة مظالم الماضي، ومن ثمّ المضيّ قدمًا في تحقيق التنمية في إطار عملية سياسية جديد ناجحة خلال المرحلة الانتقالية.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies